جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

القراءات القرآنية والتأويل النحوي

(رؤية نقدية تحليلية)

الدكتور

عمر خضر عبد العزيز أحمد

أستاذ النحو والصرف المساعد- قسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة بيشة - المملكة العربية السعودية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

الجزء الثامن

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

القراءات القرآنية والتأويل النحوي (رؤية نقدية تحليلية)

عمر خضر عبد العزيز أحمد

قسم النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة بيشة في المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : omerkhidir2@gmail.com

الملخص

تناولت الدراسة موضوعاً ذا صلة بتوجيه الأحكام النحوية، دراسة تطبيقية على القراءات، القرآنية، ومن هنا تنبع أهمية الموضوع؛ لكونه دراسة في ظاهرة تستوجب إعادة النظر في كثير من القواعد النحوية. ويمكن إيجاز مشكلة البحث في الأسئلة الاتية:

-هل يمكن ضبط ظاهرة التأويل النحوي وفق لوائح محددة؟

-ما التعريف الأمثل للتأويل النحوي؟

-هل حوت قواعد النحويين القدامى جميع لغات العرب؟

-هل نعتبر أصول وقواعد النحويين القدامى مُسَلَّمات لا يمكن أنْ نُضيف إليها قواعدَ؟ جديدة من خلال القراءات القرآنية؟

ويهدف هذا البحث إلى استيعاب قواعد نحوية جديدة من خلال القراءات القرآنية.

وفيما يلي أهم النتائج:

-ضبط ظاهرة التأويل النحوي وعدم إطلاق العنان لها حتى لا تذهب ببعض الكلام العربي.

-لم تستوعب قواعد النحويين القدامى كثيرا من لغات العرب.

-يمكن تأسيس قواعد نحوية جديدة معتمدة على قراءات أصيلة.

-إبعاد كل قاعدة نحوية صدرت عن تعصب ديني، لا تعتمد على برهان

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

معقول؛ كما هو الحال عند (المعتزلة)، وغيرهم.

-اتِّباع منهج الوسطية في إصدار وتوجيه الأحكام، بعيدا عن أهواء المذاهب الدينية.

وعليه يُوصي الباحث بالآتي:

-توجيه الدراسة النحوية نحو القراءات القرآنية وبناء قواعد النحو عليها.

-توجيه البحث النحوي إلى دراسة الشعر العربي واستنباط قواعد جديدة.

-ضرورة تبني المجامع العربية مسألة إعادة النظر في كثير من قواعد النحو.

الكلمات المفتاحية: التأويل – القدامى – دور – القراءات – قواعد – أوجه .

Quranic readings and grammatical interpretation (a critical and analytical vision)

Omar Khader Abdel Aziz Ahmed
Department of Grammar and Assistant Grammar - Department of Arabic Language - College of Arts - University of Bisha in the Kingdom of Saudi Arabia .
Email: omerkhidir2@gmail.com

Abstract

The study deals with the instructions of grammatical rules applied on Quranic readings. The importance of the topic lies in studying a phenomenon that requires a review of many grammatical rules. The research problem can be summarized in the following questions:

- Did the rules of the ancient grammarians contain all the languages of the Arabs؟

- Do we consider the origins and rules of the ancient grammarians as postulates to which we cannot add new rules through Quranic readings؟

This research aims to assimilate new grammatical rules through Quranic readings.

The followings are the important results:

- Controlling the phenomenon of grammatical interpretation and not unleashing it so that it does not convey some Arabic speech partially.

- The rules of the ancient grammarians did not absorb much of the Arabic languages.

- New grammatical rules can be established based on authentic readings or documented poetic verses.

- Follow the moderate approach in issuing and directing judgments, away from the whims of religious sects.

Accordingly, the researcher recommends the following:

- Directing the grammatical study towards Quranic readings and building grammar rules on them.

- The need for Arab academies to adopt the issue of reconsidering many grammar rules .

Keywords: interpretation - ancient - role - readings - rules - faces

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله الذي حفظ اللسان العربي المبين، كما حفظ كتابه الحقَّ المبين، وسخَّر له في كل فترة وحين مَن يذود عنه، ويصونه ويستخرج لَآلِئَهُ للدَّارسين، والمتفكرين.

إنّ ظاهرة التأويل النحوي التي انعكست على الكلام العربي مما اهتم به القدامى والمحدثون؛ لما لها من الأثر في توجيه الأحكام، ومصادمة بعض القراءات القرآنية، فجاءت هذه الدراسة بعنوان (القراءات القرآنية والتأويل النحوي" رؤية نقدية تحليلية")، وأهم الأسباب التي دعت الباحث لاختيار هذا الموضوع إمكانية إضافة قواعد جديدة للنحو العربي من خلال القراءات القرآنية؛ فالنحويون القدامى قعَّدوا قواعدهم وأصَّلوا لوائحهم على أكثر المشهور من كلام العرب، ولم تستوعب تلك الأصول كل كلام العرب.

وتنبع أهمية هذه الدراسة، كونها تطبيقا على أهم نص عربي وهو القرآن العظيم، ولما في القراءات القرآنية من وجوه شتى تبعا لاختلاف لغات العرب.

أمَّا مشكلة الدراسة فيمكن حصرها في الأسئلة الآتية:

- ما التعريف الأمثل للتأويل النحوي؟

- هل حوت قواعد النحويين القدامى جميع لغات العرب؟

- هل نعتبر أصول وقواعد النحويين القدامى مُسَلَّمات لا يمكن أنْ نُضيف إليها قواعدَ جديدة من خلال القراءات القرآنية؟

أما الدراسات السابقة، فهي كثيرة تناولت موضوع التأويل النحوي من زوايا متعددة، فهناك دراسات من زاوية القراءات، وأخرى من زاوية التفسير، وغيرها؛ ونأخذ منها على سبيل المثال:

- كتاب (التأويل النحوي في القرآن الكريم)؛ وهو كتاب ضخم، عبارة عن رسالة دكتوراه، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز.

- التأويل النحوي ودوره في توجيه الأحكام والقواعد نحوا وصرفا، وكذلك هو رسالة دكتوراه للباحث عبد الله هارون النور.

واقتضت طبيعة الدراسة بعد جمع المادة العلمية، اتباع المنهج التحليلي الوصفي؛ فجاء هيكل الدراسة مفصّلا على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

*المبحث الأول: مفهوم التأويل النحوي ونشأته وأسبابه.

- المطلب الأول: مفهوم التأويل لغة واصطلاحا.

- المطلب الثاني: أهمية التأويل

- المطلب الثالث: أسباب التأويل

*المبحث الثاني: علاقة القراءات بالقرآن وعلاقة القراءات بالنحو

- المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحا

- المطلب الثاني: شروط القراءات الصحيحة

- المطلب الثالث: علاقة القراءات القرآنية بالقرآن

- المطلب الرابع: علاقة القراءات بالنحو العربي

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

*المبحث الثالث: دور القراءات القرآنية في تأسيس قواعد نحوية جديدة، وأثر التأويل النحوي عليها

- المطلب الأول: الكوفيون والتأويل
- المطلب الثاني: البصريون والتأويل
- المطلب الثالث: التأويلات النحوية بعد سيبويه

*الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول: مفهوم التأويل النحوي ونشأته وأسبابه

المطلب الأول: مفهوم التأويل لغة واصطلاحاً:

جدير بنا أولا أن نتعرّف على الفرق بين التأويل والتفسير، وهل هما بمعنى واحد أم هناك فرق واضح بينهما؟

لا شك أنّ علماء المسلمين في القرن الأول والثاني الهجريين قد سبقوا علماء النحو في وضع أسس وقواعد التفسير؛ فمثلا نجد ابن عباس رضي الله عنهما كان يُفسّر القرآن الكريم معتمدا على فهمه من الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، ثم كلام العرب شعرا ونثرا، وكلمة (التأويل) كانت تدور على ألسنة القدماء من المفسرين، وكانوا يقصدون بها الفهم والتدبر، وكان التفسير والتأويل عندهم بمعنى واحد، وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا له وقال: "اللهم فقهه في الدين وعلّمه التأويل"؛ فكان ابن عباس يقول: "أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله"، أي: تفسيره.(١)

فالتفسير والتأويل عند علماء القرن الأول الهجري، كانا يعنيان معنى واحداً؛ قال ابن تيمية: "وأما التأويل في لفظ السلف، فله معنيان: أحدهما تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو مرادفا"(٢)

---

(١) محمد رشيد علي رضا: تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ج٣، ص١٥٠

(٢) ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، القاهرة، ١٩٤٧م، ص٢٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإذا رجعنا إلى تفسير الإمام الطبري، فإننا نجده يستعمل كلمة التأويل بمعنى التفسير، والفهم، والتدبر. كذلك استعملها اللغويون بالمعنى نفسه؛ قال أبو عبيدة: "التأويل: التفسير"(١)

أولا: التأويل لغة:

اشتمل لفظ التأويل على عدة معان متباينة، منها: الرجوع، والعاقبة والتفسير، والتدبر، وغيرها، وهو لفظ مشتق من الفعل (آل) يؤول أولا، وتأويل الكلام: عاقبته، وما يؤول إليه، قال الله تعالى: "هل ينظرون إلا تأويله"(٢)، أي ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم.(٣)وقال ابن فارس: " وآل يؤول أي رجع، وأول الحكم إلى أهله، أي أرجعه ورده إليهم.(٤)

وقال الجوهري: "التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوّلته وتأولته بمعنى"(٥)

وقال ابن منظور: "وأوَّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره، وأوّله وتأوّله: فسّره"(٦)، فالتأويل يعني التدبر والفهم والتقدير والتفسير، وهي معان تأتي متتالية لبعضها.

---

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تح محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ، ج١، ص٨٦

(٢) الأعراف: ٥٣

(٣) العين: الخليل بن أحمد، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال طنطا، ط١، مصر ج١، ص١٦٢

(٤) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بيروت، ط١، ١٩٧٩م، ج١، ص١٥٩

(٥) الجوهري إسماعيل بن حماد: تاج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٧م، ج١، ص١٦٢٧

(٦) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢م مادة (أول)، ج١١، ص٣٢

وخلاصة القول إن التأويل يدور معناه حول الرجوع والعاقبة، والتفسير، والتدبر، والفهم، وهي المعاني الأولى المستعملة لدى القدامى.

ثانيا: التأويل اصطلاحا:

مارس النحويون القدامى (التأويل) دون أنْ يظهر لفظ الكلمة في مؤلفاتهم؛ فلو نظرنا في مؤلفات سيبويه والفراء والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم، لا نجد استعمالا لهذه الكلمة، ويمكن أن نجد استعمال كلمة (التأويل) عند المتأخرين، كأبي حيان الأندلسي؛ قال أبو حيان: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة.(١)

وضع الخليل نظرية العامل والمعمول، وسار على نهجها النحويون، لتفسير الظواهر اللغوية تفسيرا منطقيا، بحيث تكون تلك الأساليب والتراكيب اللغوية خاضعة لقواعدهم التي وضعوها، واستنبطوها من كلام العرب، غير أنه ظهر في بعض كلام العرب تراكيب وأساليب لم تقبل ما وضعه النحويون من قوالب وأصول، عندها لجأ النحويون إلى التأويل؛ لتستوعب تلك التراكيب المخالفة لقواعدهم.

إذن فالتأويل إنما يُلجأ إليه، إذا كان النص مخالفاً للقاعدة، أو كان فيه كلمة لا عامل لها ظاهراً يمكن نسبة العمل إليه، فالتأويل حينئذٍ صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير، وقد يكون ذلك عن طريق الحذف، أو الزيادة، أو الإضمار، أو التقديم والتأخير، أو التضمين.(٢)

---

(١) مناهج جامعة المدينة العالمية: أصول النحو١، الناشر جامعة المدينة العالمية، ص١٣٥

(٢) محمد عيد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، ط٤، ١٤١٠هـ، ص١٦٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فالنحويون لم يدرسوا مسألة التأويل مباشرة؛ لأن التأويل – كما ظهر من خلال مؤلفاتهم– لم يُتناول بلفظه مع أنهم كانوا يمارسونه ضمنا، ويُعد مظهرا من مظاهر النظرية النحوية، التي تسعى إلى إدخال كل تراكيب العربية في محيطها. قال محمد عيد: "لم يبحث النحاة موضوع التأويل بحثا مباشرا في كتب أصول النحو، وربما كان السبب في ذلك أن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة في أذهان الدارسين، كفكرة القياس مثلا، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالبعض الآخر، ويجمعوها تحت عنوان واحد.[١]

قال الآمدي نقلا عن أبي حامد الغزالي: "التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر"[٢]، فالتأويل عنده يكون بمخالفة ظاهر الكلام بدليل وقرينة. وقال ابن الجوزي: "التأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لاعتضاده بدليل يدل على أن مراد المتكلم بكلامه ذلك الاحتمال المرجوح"[٣]

فمفهوم التأويل بمعناه السابق هو شائع عند الأصوليين والمتكلمين واللغويين.

جمع ابن تيمية ثلاثة مفاهيم للتأويل[٤]، فجعل الأول بمعنى ما يؤول إليه الكلام كما ذكره الخليل في معجمه مستدلا بقوله تعالى: "هل ينظرون إلا

(١) محمد عيد: أصول النحو العربي، ص١٦٩
(٢) الآمدي أبو الحسن: الإحكام في أصول الأحكام، تح عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ج٣، ص٤٢
(٣) ابن الجوزي: الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة تح محمود الدغيم، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١، ١٩٩٥م، ص٢٠
(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج٤، ص٦٩، تح عبد الرحمن محمد قاسم، مجمع الملك فهد المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٥م

تأويله"[١]، والمعنى الثاني هو التفسير وبيان المراد من الكلام مستدلا بتفسير مجاهد[٢]لقوله تعالى: "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا"[٣]، أما المعنى الثالث فهو مخالفة ظاهر الكلام وصرف المعنى عنه إلى غيره بدليل، وذلك بحمل اللفظ على غير معناه الظاهر.[٤]

ويرى كثير من المحدثين أن التأويل هو ما مارسه النحويون القدامى، من تخريجهم النصوص وتأويلها حتى تتفق مع قواعدهم. قال د. أحمد عبد الغفار: "التأويل هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"[٥]

وعلى ما سبق نجد النحويين، قد مارسوا التأويل والتخريج، عندما تدعو الحاجة إليه، وهم على صواب في كثير مما فعلوا. قال حسن عباس: "متى نلجأ إلى الحذف والتأويل؟ أجاب عن هذا السيوطي في كتابه (المغني): "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ، أو العكس، أو شرطا بدون جزاء، أو العكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل . . . "[٦]

---

(١) الأعراف: ٥٣

(٢) مجاهد أبو الحجاج: تفسير مجاهد، تح محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة مصر، ط١، ١٩٨٩م، ج١، ص٣٣٨

(٣) آل عمران: ٧

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج٤، ص٦٩

(٥) أحمد عبد الغفار: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار الرشيد، الرياض، ١٤٠٠هـ، ص٥٦

(٦) حسن عباس: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص٢١٥، ط٢، دار المعارف، القاهرة

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد عرّف التأويل بعض المعاصرين فقال: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبُّر، وأنّ النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"(١)

فالتأويل النحوي مر بمراحل عديدة، فأوَّلُ ما بدأه المفسرون ثم الأصوليون ثم أخذه عنهم النحاة فصارت عندهم ظاهرة نحوية لها أحكامها وقوانينها الخاصة عندهم.

ولعل أول مَن ألّف كتابا في العصر الحديث يحمل لفظ التأويل هو د. عبد الفتاح الحموز، وكتابه هذا عبارة عن رسالة دكتوراه أجيزت بمرتبة الشرف الأولى تحت عنوان (التأويل النحوي في القرآن الكريم)؛ فالكاتب ابتكر عنوان الكتاب، لكن مباحثه وفصوله موجودة في كتب العلماء القدامى، التي من أهمها كتاب الخصائص، فقد عقد ابن جني في كتابه بابا بعنوان (شجاعة العربية) ضمنه ظواهر لغوية مخالفة للأصل النحوي؛ وهي الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى والتحريف.(٢)، وهذه المباحث التي ذكرها ابن جني هي من لباب التأويل النحوي. كذلك نجد ابن هشام الأنصاري قد فصّل في الكلام عن بعضها في كتابه (مغني اللبيب)، كالحذف والتقدير، والتضمين.(٣)

ويجمُل بي أنْ أذكر كلام عبد القاهر الجرجاني الذي جعل من علم النحو قاعدة مهمة للتعبير عن المعاني وفهمها، فقال ذامًّاً من استغنى عن النحو: "وأما زهدهم في النحو واحتقارُهم له، وإصغارهم أمره، وتهاونهم

(١) محمد عيد: أصول النحو العربي، ص١٥٧
(٢) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص٣٦٠- ٤٤١
(٣) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، تح بركات يوسف، دار الأرقم بيروت، ط١، ١٩٩٩م، ج٢، ص٦٨٨-٧٤٧، و٧٩١

به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم، وأشبه بأن يكون صدّا عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه، ذاك أنهم لا يجدون بُدّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه، إذا كان قد عُلم أنّ الألفاظ معلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها"(١)

بعض الباحثين في علم اللغة الحديث يرفضون التأويل؛ فهم يرون أن اللغة ما نطقه المتكلم من غير تقدير أو حذف؛ قال عبد الرحمن أيوب: "وكما يباين التأويل النهج العلمي الصحيح، وطبيعة دراسة اللغة، يباين أيضا واقعها، فواقع اللفظة هو حروفها المنطوقة بالفعل، لا الملحوظة في الذهن، وواقع الجملة هو العلاقات بين أجزائها التي تظهر في السياق، لا التي يفترضها التخيل، فالكلمة التي يلحظها النحوي ويقدرها ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التي يتصورها في آخرها ليست بحركة أيضا، والنحاة في هذا كمن يتخيل وجود الطلاب، فيعقد امتحانا، ويوزع كراسات الإجابة، وأوراق الأسئلة لمجرد هذا الخيال"(٢)

هذا النقد الذي طرحه عبد الرحمن أيوب هو نقد تعسفي لا ينبني على برهان يقبله صاحب النهج السليم؛ لأن تأويلات النحويين إنما هي مستنبطة من كلام العرب ومبنية على قواعد استقرائية، وأتى بها علماء ذوو فضل وعلم بنوا تأويلاتهم على أرضية صلبة من كلام العرب، ثم إن دراسات عبد الرحمن أيوب لا تعترف بالأصول النحوية كضرورة تحفظ اللغة العربية من الضياع.

---

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م، ص٢٨

(٢) عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، ١٩٥٧م، ص٥٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المطلب الثاني: أهمية التأويل:

اتفق النحويون على عناصر تركيب الجملة العربية الرئيسة، من حيث إنها تتألّف من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وما ينوب عنه؛ فالأصل أنْ تُذكر عناصر التركيب، وألا تُحذف أو تُضمر، وأن تأتي وُفق ترتيب محدد؛ فيُذكر المبتدأ ثم الخبر، والفعل ثم فاعله أو ما ناب عنه، وهذا هو الترتيب الأصلي للجملة العربية. ومع هذا كله قد يتقدم الخبر على المبتدأ، كما قد يتقدم الفاعل الفعل على رأي الكوفيين(١)، كما قد يُحذف من التركيب أو يُضمر أحد عناصر الجملة الرئيسة؛ وهذا الحذف والإضمار، أو التقديم والتأخير بين عناصر الجملة يحمل النحويَّ على التأويل والتقدير في تلك الدلالات؛ فيربطها بمقتضيات المقام لتفسير ذلك التغيير الذي لحق عناصر الجملة، من حذف، أو زيادة، أو تضمين، أو تقديم، أو تأخير، أو حمل على المعنى، أو على الموضع.

وهذا هو التأويل النحوي الذي انْبَنى على استقراء سياق الكلام، وقرائن الأحوال؛ فينظر في بنية التركيب، من حيث تقديم بعض العناصر أو تأخيرها، كما يُنظر في مقام المتكلم، وحاله وغرضه.

ومن المسائل التي عُني بها التأويل: الفروق الدلالية المقامية بين الجملة الاسمية والفعلية؛ فقالوا: إن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والاستقرار، بينما تدل الفعلية على الحدث والتغير والحركة، كالفرق بين (زيد قائم)، و(قام زيد)، فدلالة الأولى ثابتة دائمة غير مقترنة بزمن، بينما

(١) الأنباري أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح جودة مبروك، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ج٢، ص٥١

الأخرى متغيرة ومقترنة بزمن مضى؛ قال ابن الأثير: "وإنما يعدل عن أحد الخطابين إلى الآخر لضرب التأكيد والمبالغة"(١)، وبذلك فرّق ابن الأثير بين الفعلية والاسمية.

وعليه يأخذ المتكلم ما يناسبه من مقام وغرض، فيعدل عن الفعلية إلى الاسمية إن أراد تقوية المعنى وتأكيده، وله أن يُضيف في تركيبه ما يخدم مراده.

مثال لما سبق قول الله تعالى: "ومن الناس مَن يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين"(٢)؛ ففي الآية نجد ادعاء الناس الإيمان كان عن طريق الجملة الفعلية، وفعلها الماضي (آمنا)، ثم نفى ادعاءهم بالجملة اسمية (وما هم بمؤمنين)، ولكل جملة وظيفتها؛ فالجملة الفعلية دلّت على الاهتمام بشأن الفعل دون الفاعل منبهاً بذلك القارئ والسامع إلى أن هذا الإيمان المُدّعى حصل في زمن ماض وغير قابل للاستمرار، أما الجملة الاسمية بعدها فدلت على الاهتمام بشأن الفاعل أكثر؛ حيث تم بها نفي صفة الإيمان بصورة دائمة.(٣)

فالقاعدة النحوية بصفة عامة تهتم بوظائف الألفاظ في تركيبها ومحلها وموقعها، بالمقابل نجد القاعدة الصرفية تهتم بالصيغ والأوزان، ثم يأتي دور المؤوِّل النحوي متجاوزا تلك الحدود إلى التعمق في معاني الألفاظ، ودلالات التركيب المختلفة، مسوِّغا ذلك التأويل وِفق قالبه النحوي.

---

(١) ابن الأثير نصر الله محمد ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج٢، ص٥١

(٢) البقرة: ٨

(٣) ابن عاشور محمد الطاهر: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج١، ص٢٦١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فوظيفة التأويل النحوي كشف المعنى الخفي خلف الألفاظ حمَّالة الأوجه، أو التراكيب المخالفة لقواعد اللغويين من صيغ وقواعد كلية مستنبطة من الاستقراء والوصف والتحليل، فيكون النحوي أمام خيارين، إما أن يُعيد صياغة القاعدة النحوية، وإما أن يؤول التركيب، ليتوافق مع قاعدته. لنختار مثالا قول الله تعالى: "وتُخْرِج الحي من الميِّت وتُخرج الميت من الحي"(١)، اختلف المفسرون والمؤولون في دلالة الحي والميت اختلاف تنوّع، فقال بعضهم: يخرج الحيوان من النطفة –وهي ميتة – والطير من البيضة، وبالعكس.(٢) ورُوي أيضا: يُخرج المؤمن من الكافر –كإبراهيم من آزر – والكافر من المؤمن، مثل كنعان من نوح عليه السلام.(٣) وقيل: يُخرج النبات الغض الطري من الحب اليابس، ويخرج الحب اليابس من النبات الطري.(٤) وغيرها من الآراء الكثيرة عن المفسرين واللغويين، ولكل دليله، إما من القرآن، أو من الحديث، ثم اعتمد كل واحد منهم على قرائن لغوية وغير لغوية، فجاء اختلافهم تنوعا لا تعارضا.

وعلى ما سبق فالنحوي لا يلجأ إلى التأويل إلا إذا كان الكلام مخالفا للأصل النحوي، أو خارجا عن القاعدة الكلية التي وُضِعت من الاستقراء.

---

(١) آل عمران: ٢٧

(٢) الواحدي أبو الحسن النيسابوري: التفسير البسيط، تح محمد صالح الفوزان وآخرون، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ٢٠٠٩م، ج٥، ص١٦١

(٣) أبو عبد الله محمد الرازي: التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ، ج٨، ص١٩١

(٤) أبو محمد البغوي: تفسير البغوي، تح عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ج١، ص٤٢٦

المطلب الثالث: أسباب التأويل:

للتأويل أسباب عديدة، لعل من أشهرها ست مسائل هي: إحداها: نظرية العامل، وثانيها: الأوجه الإعرابية، وثالثها: المعنى، ورابعها: المذاهب الدينية، وخامسها: الاحتجاج للقراءات، وسادسها: الأصل النحوي.(١)

أولا: نظرية العامل:

وهو من أهم الأسباب التي دعت النحويين إلى التأويل، فحذف بعض أجزاء الجملة، مثلا –الذي يكون عاملا كالفعل وغيره– يؤدي إلى ظهور معمول دون عامل، فيأتي دور النحوي فيؤول التركيب ويُقدّر العامل المحذوف؛ ليتوافق مع أصوله وقواعده.

قال الرماني: "الأصل أوّل يُبنى عليه ثان، والفرع ثان يبنى عليه أوّل"(٢)، ويُقصد بالأولوية هنا أولوية الوضع وأصالته مثل (المجرد، والمزيد)، فالمجرد أصل، والمزيد فرع، وذكر العكبري: "وأما الفرع والأصل، فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية، والأصل ههنا يُراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير، ينضم إليه معنى زائد على الأصل"(٣)

---

(١) د. عبد الفتاح أحمد الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٠م، ص٢١

(٢) الرماني أبو الحسن: رسالة الحدود، تح إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط١، ص٧٣

(٣) أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو، تح محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص٧٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال ابن جني عن مخالفة بعض الكلام الفصيح لبعض: "فإن أنت رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى عنّا وتقصُر أسبابها دوننا، أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر"(١)، فقد بيَّن ابن جني أن الكلام قد يخرج عن الأصول المتبعة لدى النحاة، بسبب قلة التعمق في كلام العرب، أو أن هناك قواعد لم نحصل عليها؛ لذلك لا يمكن لجهد فردي أن يُلم بكل أصول وقواعد العربية لكثرتها وتشعبها.

وأما العامل فهو ما استند عليه أهل اللغة والنحو في التقعيد والتأويل، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.(٢) بأن يكون اللفظ مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا. والعمل أصل في الأفعال، وفرع في الأسماء والحروف، فما وُجد من الأسماء والحروف عاملا، ينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله. والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة.(٣)

فالأولوية في العمل للأفعال؛ فهي ترفع الفاعل وتنصب المفعول، ويتعلق بها الجار والمجرور، والظرف، والأسماء والحروف هي فروع عن الأفعال في العمل؛ لذلك يقول المُعربون: المصدر العامل عمل فعله.

---

(١) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص١٦٦

(٢) ابن السراج: اللباب في قواعد اللغة، تح خير الدين شمسي، دار الفكر دمشق، ١٩٨٣م، ط١ ص٣٦

(٣) الكفوي أبو البقاء: الكليات، تح عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م، ج٢، ص٦١٦

والعوامل ثلاثة أنواع:

١- عامل سماعي: وهو الذي عُرِف من استقراء كلام العرب؛ فمثلا أحرف الجر تجر الاسم الذي بعدها ولا تنصبه ولا تجزمه، وأحرف الجزم تختص بالجزم، وهكذا.

٢- عامل قياسي: كعمل الألفاظ فيما بعدها، مثل قولنا: (غلام زيد)، فأنت ترى أثر الأول في الثاني، فعرفت علّته، فقسْتَ عليه (ضرب زيد)، و (ثوب خز)، فهذا عُرف قياسا على ما ثبت من كلام العرب.

٣- عامل معنوي: وهو غير ملفوظ، مثل عامل الرفع في المبتدأ، فعلى أرجح الأقوال هو الابتداء.(١)

ثانيا: **الافتتان في الأوجه الإعرابية**:

كثيرا ما نجد عدة أوجه إعرابية للتركيب الواحد، فكلٌ يؤول حسب المحل الإعرابي الذي يراه؛ مثال ذلك: (لبس زيد ثوب خزّ)، بإضافة – بإضافة ثوب إلى خز – فإن هذا يحتمل لبس الثوب أو لبس الخز الي يُصنع ليكون لباسا، فهذا بخلاف لو قلنا: (لبس زيد ثوبا خزا)، فإنه يؤكد لبس ثوب الخز؛ وذُكر في هذا النصب، في نحو: ذنوب ماء، وحبٌ عسلاً، أولى من الجر؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك، وأن

(١) أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح غازي مختار، دار الفكر دمشق، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص١٢٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك.[١]وإلى هذا أشار الرضيّ؛ قال: "الاسم الذي أُقيم مقام التمييز، حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة، كزيد، في مثال: (طاب زيد نفسا)[٢]

قال ابن هشام: "من ذلك كرُم زيد ضيفاً، إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه (من) وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال (من)، ومن ذلك: هذا خاتم حديدا، والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال.[٣]

ثالثا: المعنى:

الهدف من اللفظ أنْ يُعطي معنى محددا، فإذا كان حمْل اللفظ على ظاهره يُفسد المعنى، فيُتأول اللفظ محافظة على سلامة المعنى، وإبعادا للتناقض. مثال ذلك: قول الله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين"[٤]، فلفظ (الرحمة) مؤنث لكنها وُصفت بلفظ مذكر، ويجب فيه المطابقة.

رابعاً: المذاهب الدينية:

وإذا حدث التأويل النحوي بسبب مذهب أو الدفاع عن عقيدة، خرج عن غرضه الرئيس، وصار أقرب إلى الهوى منه إلى التأويل النحوي، كفرق

---

(١) أبو الحسن الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٨م، ج٢، ص٤٨

(٢)رضي الدين الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية، تح يوسف حسن، جامعة بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ج٢، ص٦٥

(٣) جمال الدين ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ج١، ص٧٣٢

(٤) الأعراف: ٥٦

المعتزلة والجهمية التي أوّلت بعض الآيات، والأحاديث لتتوافق مع معتقداتها؛ مثال ذلك: قوله تعالى: "وجه يومئذٍ ناضرة إلى ربها ناظرة"(١)؛ فنفوا رؤية الله يوم القيامة، فأولوا الآية بالحذف، على تقدير: (إلى رحمة ربها)(٢)، أو فسروا (ناظرة) بمنتظرة(٣).

خامساً: الاحتجاج للقراءات:

هناك قراءات قرآنية خالفت بعض أصول النحو وقواعده، فأولوا الآيات دفاعا عن القراءة، وبعض النحاة مالوا إلى تلحين القارئ، أو وصفوا قراءته بالشذوذ. مثال ذلك قراءة غير أهل الكوفة من السبعة (ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر): "وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا"(٤) على أن (جاعل) اسم فاعل مضاف إلى الليل، فينتصب (سكنا)، و(الشمس والقمر) بفعلين مضمرين؛ لأن اسم الفاعل إذا كان ماضيا لا يعمل. وخرَّجها الزمخشري على أن (جاعل) اسم فاعل ليس للمضي، بل للاستمرار، وعليه فيكون للمجرور بعده موضع من الإعراب، وهو النصب على المفعول به على نية الانفصال.(٥)

---

(١) القيامة: ٢٢- ٢٣

(٢) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تح محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة القاهرة، ط١، ج١، ص١٣٤

(٣) تاج العروس، مادة (نظر)، مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج١٤، ص٢٤٧

(٤) الأنعام: ٩٦

(٥) الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ج٢، ص٤٩- ٥٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

سادسا: الأصل النحوي:

أوَّل النحويون بعض الآيات القرآنية لتصح أصولهم النحوية، ومن ذلك أنه لا يصح تفريغ عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله، وما جاء على خلاف ذلك يؤول، ومن ذلك قوله تعالى: "إنْ نظنّ إلا ظنّا"[١]، ذكر الرضي ان التفريغ يصح في جميع معمولات الفعل، وفي المبتدأ والخبر، إلا في المفعول المطلق المؤكد، والمفعول معه فلا يُقال: (لا تمش إلا وزيدا)، وعطف النسق، فلا يُقال: (قام زيد إلا وعمرو)[٢]

(١) الجاثية: ٣٢

(٢) رضي الدين الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٣٥

المبحث الثاني: علاقة القراءات بالقرآن وعلاقة القراءات بالنحو

المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحا:

أولا: تعريفها لغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يُقال: قرأ فلان، يقرأ قراءة، وهي بمعنى الجمع والضم. قال ابن منظور: "قرأه، ويقرؤُه قرءاً وقراءة، وقرآنا، فهو مقروء، والاقْتِراء افتعال من القراءة.(١)، ومعنى القرآن معنى الجمع، وسُمي قرآنا؛ لأنه يجمع السور فيضمها، وقوله تعالى: "إن علينا جمعه وقرآنه"(٢)، أي جمعه وقراءته؛ وقال تعالى: "فإذا قرأناه فاتبع قرآنه"(٣)، أي قراءته. . . وقرأت الشيء قرآنا: جمعته وضممتُ بعضه إلى بعض، ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلى قط، وما قرأت جنينا قط، أي: لم يضْطمَّ رحمها على ولد وأنشد:

هِجانُ اللون لم تقرأ جنينا

. . . ومعنى قرأت القرآن: لفظتُ به مجموعا(٤)

وذكر ابن الأثير: "تكرر في الحديث ذكر القراءة، والاقتراء، والقارئ، والقرآن، والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته ..."(٥)

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ج١، ص١٢٩

(٢) القيامة: ١٧

(٣) القيامة: ١٨

(٤) ابن منظور: لسان العرب، ج١، ص١٢٨

(٥) محمد بن محمد الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تح مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج١، ص٣٧١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وذكر الراغب الأصفهاني: "والقراءة ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يُقال ذلك لكل جمع؛ لا يقال: قرأت القوم إذا جمعتهم، ويدل على ذلك أنه لا يُقال للحرف الواحد إذا تفوّه به قراءة"(١)

والفعل (أقرأ) يدل على تلقين العين ما يوجد في النفس، والمقرئ هو الشخص الذي يتم على يديه ذلك، كما يدل على التبليغ عموما، ومنه فلان يقرئك السلام.(٢)

ثانياً: تعريف القراءات اصطلاحا:

هناك عدد كبير من التعريفات لحد القراءات، وجميعها يرجع إلى معنى واحد، غير أن بعضها يُعد أكثر شمولا ووضوحا من الآخر.(٣)

ويعتبر تعريف ابن الجزري أكثرها شمولا وانتشارا، وهو الأساس لبعض مَن جاء بعده من العلماء، يقول: "القراءات هو علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله . . . والمقرئ هو العالم بما رواها مشافهة من شوفه؛ فلو حفظ التيسير ليس له أن يقرئ بما فيها إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلا؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة"(٤)

---

(١) الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تح صفوان عدنان، دار القلم دمشق، والدار الشامية بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ج١، ص٦٦٨

(٢) أبو منصور محمد الأزهري: تهذيب اللغة، تح محمد أبو الفضل، ط١، الدار المصرية للتأليف، ص٢٧١

(٣) انظر كتاب إتحاف فضلا البشر ص ٦، وكتاب البرهان للزركشي ج١، ص٣٩٥

(٤) شمس الدين ابن الجزري: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م، ص٩

وعرّفها شهاب الدين القسطلاني: "علم يعرف من اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم في اللغة، والإعراب، والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق، والإبدال من حيث السماع"(١)

وعرّفها عبد الفتاح القاضي(٢): "علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه لقائله"(٣)

وذكرها د. محمد سالم بازمول قائلا: "هو مجموع المسائل المتعلقة باختلاف الناقلين لكتاب الله –تبارك وتعالى – من جهة اللغة، والإعراب، والحذف، والإثبات، والفعل، والوصل من حيث النقل"(٤). وعرّفها محمد محمد سالم محيسن: "علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم من تخفيف وتشديد، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف.(٥)

نجد التعريفات السابقة تؤكد على مواضع الاختلاف في القراءات، كما وضحت النقل الصحيح للقراءات المتواترة والاحاد، كذلك بيَّنت حقيقة الاختلاف بين القراءات.

---

(١) شهاب الدين العسقلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، القاهرة، ١٩٧٢م، ج١، ص١٧٠

(٢) عالم ومقرئ ومحقق، له تصانيف كثيرة، ورئيس قسم القراءات بكلية القراءات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(٣) عبد الفتاح محمد عبد الغني محمد القاضي: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة، دار الكتاب العربي بيروت، ص٧

(٤) د. محمد عمر سالم بازمول: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (رسالة دكتوراه)، ط١، دار الهجرة الرياض،١٩٩٦م، ص١١٢

(٥) محمد محمد محمد سالم محيسن: القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ط١، ١٩٨٤م، ج١، ص٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المطلب الثاني: شروط القراءات الصحيحة:

شروط القراءة الصحيحة تتمثل فيما يأتي:

أولاً: تواتر القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويُقصد بالتواتر لغة: التتابع؛ وقال اللحياني: تواترت الإبل والقطا، وكل شيء إذا جاء بعضه في إثر بعض(١)، ويُقصد به اصطلاحا ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب، من البداءة إلى المنتهى، من غير تعيين عدد على الصحيح.(٢)

ثانياً: موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا: وهذا أصل يُعتمد عليه، وهو صورة صادقة لما كُتب في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، فيكون بالتزامه القرآن متواترا قراءة وكتابة.(٣)

ثالثا: أن يكون موافقا لمنهج اللغة العربية: ويُقصد بذلك أن تكون القراءة الصحيحة حكما على صحة اللغة، وليس العكس؛ فالقرآن الكريم بفصاحته وجودته هو الحاكم على اللغة وعلى أقوال المُعربين، وهو الحجة لهم في أصولهم وقواعدهم.

والقراءات القرآنية متعددة الأوجه، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل استزيد، ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"(٤)

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ج٥، ص٢٧٥

(٢) أحمد محمد الدمياطي المشهور بالبناء: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تح أنس مهرة، دار الكتب العلمية لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م، ج١، ص٨

(٣) محمد أبو زهرة: المعجزة الكبرى للقرآن، دار الفكر العربي، ص٤٧

(٤) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث القاهرة، ج٧، ص٢٣

المطلب الثالث: **علاقة القراءات القرآنية بالقرآن**:

بين الزركشي أنهما حقيقتان متغايرتان، قائلا: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن الكريم: هو الوحي المُنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، للبيان والإعجاز، والقراءات القرآنية هي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف وتثقيل، وغيرهما. . . أنّ القراءات السبع متواترة عند الجُمهور... ولا عبرة بإنكار المبرد قراءة حمزة "والأرحام"، و "مصرخي" "[١]

أوجه الخلاف في القراءات:

وهي سبعة كما وضحها ابن قتيبة:

الوجه الأول: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما لا يُغيّر معناه ولا يزيلها عن صورتها، مثل قوله تعالى: "هؤلاء بناتي هنَّ أطهرُ لكم"[٢]، قرئت (أطهرَ لكم)

الوجه الثاني: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما يغير معناها؛ مثل قوله تعالى: "ربنا باعدْ بين أسفارنا"[٣]، قرئت (ربنا باعدَ بين أسفارنا)

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ج١، ص٣١٨

(٢) هود: ٧٨

(٣) سبأ: ١٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها، مثل قوله تعالى: "وانظر إلى العظام كيف نُنشزها"(١)، قرئت (ننشرها)

الوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها، مثل قوله تعالى: "إن كانت إلا صيحة"(٢)، قرئت (زقية)

الوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، مثل قوله تعالى: "وطلح منضود"(٣)، قرئت في موضع (وطلع منضود)

الوجه السادس: أن يكون الاختلاف في بالتقديم والتأخير، مثل قوله تعالى: "وجاءت سكرة الموت بالحق"(٤)، قرئت في موضع (وجاءت سكرة الحق بالموت)

الوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، مثل قوله تعالى: "وما عملت أيديهم"(٥)، قرئت في موضع (وما عملته أيديهم)(٦)

---

(١) البقرة: ٢٥٩
(٢) يس: ٢٩
(٣) الواقعة: ٢٩
(٤) ق: ١٩
(٥) يس: ٣٥
(٦) ابن قتيبة الدينوري: تأويل مشكل القرآن، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ص٣١- ٣٢

من فوائد تعدد القراءات[١]:

١- المحافظة على العربية الفصحى كتابة ونطقا.

٢- الاحتفاظ بلهجات القبائل العربية، من همز وتسهيل، وفتح، وإمالة، وغيرها.

٣- التسهيل والتخفيف ورفع الحرج عن الأمة.

---

(١) حموي سلطان العدوي: القراءات الشاذة دراسة صوتية دلالية، دار الصحابة للتراث، طنطا، ٢٠٠٦م، ص٢٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المطلب الرابع: علاقة القراءات بالنحو العربي:

القراءات أحد مصادر القاعدة النحوية، وجاء بعضها مخالفاً لقواعد النحويين، السبعي منها والشاذ؛ لذلك أكثر النحويون من التأويلات، إما لإبعادها عن الضعف، والشذوذ، وإما لإخضاعها للأصول النحوية؛ خوفا عليها من الانهيار.(١)

ولا شك أنّ النحاة القدامى قد بذلوا جهوداً عظيمة في تأسيس قواعد النحو العربي من مظانها الرئيسة من أفواه العرب، وقعَّدوا تلك القواعد على الفصيح والأشهر في الاستعمال؛ فنجد مثلا نحاة البصرة كانوا حريصين على ألا يعتمدوا على لغات سكان الحواضر ولا الأقل فصاحة؛ مما جعلهم أكثر تعصباً لقياسهم وأصولهم؛ لذلك نجدهم قد حملوا الناس على موافقة قياسهم وعدم الخروج عن أصولهم في شيء؛ وهذا التعصب جعلهم يعترضون على كثير من الشعراء والخطباء ممن يحتج بكلامهم على اللغة العربية؛ من ذلك اعتراض عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي على الفرزدق، قوله:

فلو كان عبد الله مولى هجوتُه ولكن عبد الله مولى مواليا

فقال له ابن أبي إسحاق: ولقد لحنتَ أيضا في قولك: (مولى مواليا)، وكان ينبغي أن تقول: (مولى موال)، ومنه أيضا، قول الفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدعْ من المال إلا مسحتاً أو مجلفُ

(١) د. عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص٣٠

فقال عبد الله: علام رفعت: (أو مجلف)، فقال الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا[١]. وقد تكلم العلماء في ذلك وأطالوا وأتوا بعدة تخريجات لهذا البيت، منها: أحدها: أن قوله: (مجلفُ) مبتدأ حُذف خبره، وتقدير الكلام: أو مجلف كذلك، وثانيها: أن (مجلف) فاعل بفعل محذوف، دل عليه سابق الكلام.

وتشَدُد ابن أبي إسحاق وغيره من النحاة في القياس أدَّى بهم إلى مخالفة كثير من القرَّاء؛ مثال ذلك نصبه (السارق)، و (السارقة)، في قوله تعالى: "والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما"[٢]، وجمهور القراء على الرفع.[٣]

ويأخذ التأويل النحوي المنحى نفسه من التشدد والميل إلى القياس في عهد عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء؛ فعيسى بن عمر كان عالما وقارئا ونحويا، وأكثر المسائل التي كان فيها مؤولا مسائل (الحذف)؛ ومن ذلك استحسانه حذف خبر إنّ، ومنه قوله تعالى: "إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا أفمن يُلقى في النار خيرٌ أم مَن يأتي آمنا يوم القيامة اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير* إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز* لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد* ما يُقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك"[٤]، أي: (إنّ الذين كفروا

(١) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط٣، ١٩٨٥م، ص٢٧- ٢٨

(٢) المائدة: ٣٨

(٣) ابن خالويه: القراءات الشاذة، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م، ص٣٢

(٤) فصّلت: ٤٠-٤٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بالذكر لما جاءهم كفروا به)، وهو قول عمرو بن عبيد، واستحسنه عيسى بن عمر.(١)

ومن ذلك قراءة ابن عامر من السبعة: "واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلا رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو..."(٢)، بخفض (رب المشرق)، على البدل (من ربك)، وجاء في (الكشاف) أن ابن عباس حملها على القَسَم، وقرئ مرفوعا على المدح، ومجرورا على البدل من (ربك)(٣)

ومن ذلك أيضا قراءة حمزة بن حبيب بجر (الأرحام)، في قوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ إن الله كان عليكم رقيبا"(٤)، نجد أكثر النحويين قد ضعَّف هذه القراءة؛ لأنها خالفت قياسهم القائل: لا يجوز في القياس عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة الخافض، وقد رد هذه القراءة أبو العباس المبرد، وقال: لا تحل القراءة بها.(٥)

من هنا نلاحظ تعصب بعض النحويين لقياسهم وأصولهم وإن كانت القراءة سبعية متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهذه من سلبيات ظاهرة التأويل؛ فقد ضيَّقت دائرة القواعد النحوية، وكان من الممكن أن تتسع لتشمل كثير من لغات العرب التي لم تحتويها أصول النحويين وقوالبهم.

---

(١) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص٥٢
(٢) المزمل: ٨-٩
(٣) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص٤٦
(٤) النساء: ١
(٥) ابن يعيش: شرح المفصل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ج٣، ص٧٨

المبحث الثالث:

دور القراءات القرآنية في تأسيس قواعد نحوية جديدة، وأثر التأويل النحوي عليها

سأتناول في هذا المبحث آراء الكوفيين، وآراء البصريين، وبعض آراء النحاة وتأويلاتهم، بعد سيبويه، وسأختار مسائل دار حولها التأويل، نأخذ أمثلتها من القراءات القرآنية.

المطلب الأول: الكوفيون والتأويل:

والقياس الذي اعتمد عليه النحاة في تقعيد القواعد النحوية والصرفية، كان مبنياً على الأشهر من لغات العرب، ولم يستوعب كل تلك اللغات وأهمل كثيرا من اللهجات العربية الفصيحة؛ وعليه ضاقت قاعدة الدرس النحوي، وكان بإمكانهم توسيع تلك القاعدة، لتعطي معاني جديدة ولا تفسد المعنى. وهناك عدد كبير من القواعد الضيِّقة التي يمكن أنْ تتسع لتشمل كثيرا من القراءات والتي تُعتبر حَكَمَا على اللغة ومرجعا قويا لا يمكن تجاوزه.

الكوفيون لا يلجأون إلى التأويل إلا إذا اضطروا إليه؛ قال د. مهدي المخزومي: "ولا يجنح الكوفيون على التأويل إلا إذا اضطروا إليه، وراح البصريون يتأولون فخرَّجوه على حذف الاسم"[(١)]

(١) د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، ١٩٥٨م، الناشر: مصطفى البابي الحلبي وشركاؤه، ص٢٨٧

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مسألة وقوع الحال معرفة:

وهي مسألة جائزة عند الكوفيين بدليل قوله تعالى: "يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليُخرجنَّ الأعز منها الأذل"(١)، فأوَّلها البصريون على زيادة الألف واللام.(٢)

وعلى ما سبق، يمكن توسيع القاعدة النحوية؛ بأن يجوز وقوع الحال معرفة، ولكنه قليل.

مسألة عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور:

وهي مسألة أجازها الكوفيون من غير تأويل استنادا على قراءة حمزة بن حبيب الزيات (وهي قراءة سبعية)، في قوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا"(٣) بجر (الأرحام) عطفا على الضمير المخفوض.(٤)، فيمكن توسيع القاعدة النحوية لتصير: يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور.

مسألة إضافة الشيء إلى نفسه:

ذهب البصريون وجمهور النحاة إلى ان الاسم لا يُضاف لمرادفه أو نعته أو منعوته؛ لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرّف بنفسه ولا يتخصص به، فأوَّلوا ما جاء منه في التنزيل، أما الكوفيون، فأجازوها قياسا على ظاهر النص القرآني، إذا اختلف اللفظان،

---

(١) المنافقون: ٨

(٢) د. عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص٥٩

(٣) النساء: ١

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل في النحو، ج٣، ص٧٨

قال تعالى: "فأنبتنا به جنات وحب الحصيد"[١]، أي: وحب النبت الحصيد.[٢]وللكوفيين أدلة كثيرة في التنزيل منها: قوله تعالى: "استكبارا في الأرض ومكر السيئ ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله"[٣]: قوله: (مكر السيئ) من باب إضافة الموصوف إلى صفته، على أنّ الأصل عندهم: (المكر السيئ)، فحذف الألف واللام، وهو على حذف الموصوف عند البصريين، والزمخشري، أي: (ومكر المكر السيئ)[٤]

وعلى ما سبق يمكن توسيع قاعدة الدرس النحوي لتصير: يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان استنادا إلى تلك الأدلة من الكتاب العزيز.

مسألة حذف عائد المبتدأ المنصوب:

وهي مسألة لا تصح عند البصريين إلا في الشعر، فـ (كل) عندهم خبر مبتدأ مقدر، والجملة الفعلية في موضع النعت، على حذف العائد، ووافقهم ابن عصفور.[٥] وقد أجاز الكوفيون حذف العائد المنصوب من جملة الخبر، ومن ذلك قراءة ابن عامر، وعبد الوارث الشاذة: "وكلٌ وعد الله الحسنى"[٦]، برفع (كل)، على الابتداء، وخبره الجملة الفعلية (وعد الله

---

(١) ق: ٩

(٢) خالد بن عبد الله الأزهري: شرح التصريح في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ج١، ص٦٩١

(٣) فاطر: ٤٣

(٤) أحمد محمد الخراط: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ، ج٣، ص١٠٠٩

(٥) ابن عصفور: المقرب، تح أحمد عبد الستار، مطبعة العاني بغداد، ط١، ١٩٧١م، ص٨٤

(٦) النساء: ٩٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الحسنى)، على حذف العائد، أي: وعده الله الحسنى، وقيل: يجوز حذف المنصوب بفعل تام متصرف بقلة وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر: "وكل وعد الله الحسنى"، أي: وعده، وقيل يجوز ذلك بكثرة، وعليه هشام من الكوفيين.(١)

واستنادا إلى تلك القراءة، يمكن إضافة قاعدة نحوية جديدة يُتّفق عليها؛ وهي جواز حذف عائد المبتدأ المنصوب. أما تأويل البصريين ففيه تضييق وتعنُّت؛ والعربية ميدانها فسيح وتمتاز بالمرونة التي تجعلها ثابتة محفوظة من الضياع.

مسألة ما فيه معنى القول يعمل عمله:

ذهب الكوفيون أنْ يعمل ما فيه معنى القول عمله، من غير ضرورة إلى تقدير قول آخر؛ ومن ذلك قراءة ابن عامر، وحمزة من السبعة: "فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب إنّ الله يبشرك بيحيى"(٢)، بكسر همزة (إنّ)؛ قوله: (إن الله) قرأ نافع وحمزة وابن عامر، بكسر (إن)، والباقون بفتحها؛ فالكسر عند الكوفيين لإجراء النداء مجرى القول، فلْيكُسر معه، وعند البصريين على إضمار القول؛ أي: فنادته فقالت. والفتح على حذف حرف الجر، تقديره: فنادته بأنّ الله، فلما حُذف الخافض، جرى الوجهان المشهوران في محلها.(٣)، ومنه قراءة عيسى بن عمر الشاذة: "فاستجاب

(١) جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر، ج١، ص٣٧٠

(٢) آل عمران: ٣٩

(٣) أبو العباس السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح د. أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، ج٣، ص١٥٢

لهم ربهم إنّي لا أضيع عمل عامل منكم..."[١]، بكسر الهمزة. فيكون على إضمار القول على قول البصريين، أو على الحكاية بقوله: فاستجاب؛ لأن فيه معنى القول على طريقة الكوفيين.[٢]، ومثله كذلك: "ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه إنّي لكم نذير مبين"[٣]، بكسر همزة (إني)، أي: قال: (إني لكم نذير مبين)

مما سبق يتضح لنا إمكانية تأسيس قاعدة نحوية جديدة تشمل الطرفين الكوفي والبصري؛ ألا وهي (جواز كسرة همزة (إن) في كل ما يحمل معنى القول) ،وبذلك تتسع القاعدة النحوية وبالتالي نزيد العربية مرونة وقوة.

مسألة الاسم المسبوق بأداة شرط مرفوع على الابتداء:

ومن ذلك قوله تعالى: "وإنْ امرأةٌ خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يُصلحا بينهما صلحا"[٤]، (امرأة) مبتدأ خبره ما بعده عند الكوفيين، وهي عند البصريين فاعل لفعل محذوف يُفسّره الظاهر، ويمكن أن يكون فاعلا للفعل نفسه.

ذكر أبو البقاء العكبري[٥]: "قوله تعالى: (وإن امرأة): امرأة مرفوع بفعل محذوف، أي: وإن خافت امرأة، واستُغني عنه بـ (خافت) المذكور.

---

(١) آل عمران: ١٩٥

(٢) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، تح صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، ١٤٢٠هـ، ج٣، ص٤٧٦

(٣) هود: ٢٥

(٤) النساء: ١٢٨

(٥) أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تح علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ج١، ص٣٩٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال الكوفيون: هو مبتدأ وما بعده الخبر، وهذا عندنا خطأ؛ لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم؛ فهو مناقض للفعل، ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزوما، في قول عَدِيّ:

ومتى واغلٌ يَنُبْهُم يُحيُّو ه وتُعْطف عليه كأسُ الساقي

ويمكن حمل المسألة على مثل: (زيد قام)، فالفعل (قام)، فاعله (زيد) المتقدم، على مذهب الكوفيين، وهو قول يُغني عن التكلف والتأويل، ومنه قوله تعالى: "إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك..."(١)، أي: هلك امرؤ.

ومما جاء بعد (إذا) مرفوعا، قوله تعالى: "فإذا النجوم طُمِست وإذا السماء فُرجت وإذا الجبال نُسفت وإذا الرسلُ اقتت"(٢)، أي: فإذا طُمست النجوم، وإذا فُرجت السماء، وإذا نُسفت الجبال، وإذا اقتت الرسل.(٣)

فيما سبق نلاحظ ظاهرة التأويل فيها نوع من التكلف، فماذا علينا لو قبلنا رأي الكوفيين بأنه يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ونُبعد التكلف الظاهر عن القاعدة النحوية، بل نبعده حتى عن أذهان طلابنا؛ وسألنا الطلاب كثيرا حول أمثلة مثل: (زيد قام) ونحوها، فأجابوا بحكم المعنى: الفاعل (زيد) المتقدم، غير أننا زرعنا في أذهانهم – قسرا – أنّ هذا لا يجوز بنوع من التكلف والفلسفة النحوية البعيدة عن واقع ومعنى الجملة. فيمكن أن تتسع القاعدة النحوية، بل وتصحح على أنه يجوز أن يتقدم الفاعل فاعله سواء كان هذا الاسم مسبوقا بالشرط أو غيره.

---

(١) المائدة: ١٠٦

(٢) المرسلات: ٨-٩

(٣) أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج١، ٣٩٥-٣٩٦

المطلب الثاني: البصريون والتأويل:

أكثر قياس الكوفيين على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة؛ قال السيوطي: " لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر..."(١)

يقول د. إبراهيم أنيس: "كان البصريون من اللغويين أهل منطق وفلسفة لغوية، أو اجتهاد في اللغة، يستنبطون ويؤولون ويُخرِّجون ويُعللون ويضعون الحكام على حسب اجتهادهم في بعض الأحيان..."(٢)

وعلى ما سبق يمكن القول: إن البصريين لهم مواقف حملوا فيها كثيرا من النصوص القرآنية على غير ظاهرها؛ لأنها خالفت أصولهم؛ فجعلوا من القرآن ميدانا لتأويلاتهم المتكلفة في كثير من الأحيان، ولنأخذ بعضا من تلك المسائل.

مسألة ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها:

---

(١) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف حلب، ص ٨٦

(٢) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ط٥، ١٩٧٥م، مكتبة الانجلو المصرية، ص٢٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المطلب الثالث: التأويلات النحوية بعد سيبويه:

ازدهرت حركة التأويل بعد سيبويه؛ بسبب كثرة الخلافات النحوية، ثم ظهور مؤلفات الاحتجاج للقراءات القرآنية، السبعية، والشاذة، ومنها: (الحجة في علل القراءات السبع، لأبي على الفارسي)، و(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني)

ومما زاد حركة التأويل توسُّعا قوة الخلافات الدينية، فطائفة (المعتزلة) مثلا، يلجئون إلى تأويل كل ما يُخالف معتقداتهم؛ كتأويلهم: (الرحمن على العرش استوى)[١] بـــ (استولى)، في مخالفة واضحة للبّ اللغة والدلالات النحوية، واللغوية.

موقف المبرد من حركة التأويل:

أبو العباس المبرد أخذ عن سيبويه، وتبع شيخه في كثير من المواضع التي حمل فيها بعض النصوص القرآنية على غير ظاهرها، من هذه المسائل ما يأتي:

مسألة إضمار (أنْ) بعد الفاء، والواو، وأو، وحتى، واللام:

يقول المبرد: "واعلم أنّ ههنا حروفا تنتصب بعدها الأفعال، وليست الناصبة؛ وإنما (أنْ) بعدها مضمرة، فالفعل منتصب بـ (أنْ)، وهذه الحروف عوض منها، ودالة عليها. فمن هذه الحروف: الفاء، والواو، وأو، وحتى، واللام المكسورة.[٢]

---

(١) طه: ٥

(٢) المبرد محمد بن يزيد: المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، ج٢، ص٦-٧

فالمبرد وجمهور البصريين على أنّ هذه الحروف تنصب المضارع بـــ (أنْ) مضمرة، على التأويل، أما الكوفيون فيرون أنها تنصب بدون إضمار (أنْ)؛ وهم في ذلك على الأصل، وهو الظاهر. مثال لذلك حرف اللام في قوله تعالى: "وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدِّثونهم بما فتح الله عليكم ليُحاجُّوكم به عند ربكم"[١]، فابن كيسان والسيرافي يَرَيان أنه يجوز إضمار (كي)، أو إضمار (أنْ) بعد اللام، بخلاف جمهور البصريين الذين يرون أنَّ (أنْ) هي أمُّ الباب. والكوفيون يرون أنّ اللام ناصبة المضارع بنفسها.[٢]

ويرى ثعلب أنّ اللام تنصب بنفسها؛ لقيامها مقام (أنْ)[٣]

مسألة الحمل على المعنى:

مثال لذلك قوله تعالى: "ألقيا في جهنم كل كفار عنيد"[٤]، محمول على المعنى، أي: ألق ألق، والخطاب عند أبي إسحاق الزجاج للملكين السائق والشهيد[٥]، ويجوز أن يكون خطابا للواحد، على وجهين، أحدهما للمبرد؛ وهو أنّ تثنية الفاعل نزلت منزلة تثنية الفعل لاتحادهما، كأنه قيل: ألق ألق للتأكيد.

---

(١) البقرة: ٧٦

(٢) جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر، ج٢، ص٤٠٣

(٣) أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تح علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي ج١، ص٨٠

(٤) ق: ٢٤

(٥) الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج٤، ص٣٨٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ورد المبرد قراءة ابن عامر وحمزة السبعية[١]: "وإنّ كلاً لمّا ليُوفينَّهم ربك أعمالهم"[٢]، بتشديد (وإنَّ)، و(لمّا)، وكذلك قراءة حمزة من السبعة: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"[٣]

موقف ابن جني من حركة التأويل النحوي:

انتصر ابن جني لتأويلات البصريين في كثير من المسائل النحوية، وله مواقف أخرى خالف فيها غيره، ومن المسائل التي ذهب فيها مذهب التأويل:

مسألة اللام الداخلة على جواب (لو) لام جواب قسَم مقدّر:

يرى ابن جني أن اللام في قوله تعالى: "ولو أنزلنا ملكا لقضي الأمر ثم لا يُنظرون"[٤]لام جواب قسم مقدر؛ وهو نوع من التأويل البعيد؛ لأنّ (لو) تقتضي جوابا، ولام القسم تقتضي جملة قسم[٥]

مسألة الحمل على العوامل المعنوية:

ومثاله قوله تعالى: "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم"[٦]؛ حيث منع ابن جني تقديم خبر (ليس) عليها، وما جاء ظاهره كذلك، فهو يُؤوّله؛ فذكر أن الآية تحتمل وجهين: أحدهما: أنّ (يوم) ظرف، وعليه فيجوز أن يُقدم الظرف المعمول لخبر (ليس)، ولا يدل على جواز تقديم خبرها، والثاني: أنّ

---

(١) انظر: عبد الفتاح أحمد الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص٥٩٦

(٢) هود: ١١١

(٣) النساء: ١

(٤) الأنعام: ٨

(٥) جمال الدين بن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص٣١٠

(٦) هود: ٨

(يوم) منصوب بمعنى (ألا)؛ لأن معناها التنبيه، وهذا تكلف ظاهر، وتأويل بعيد.

وذكر محي الدين درويش[١]: "لا يجوز ان يتقدم خبرها عليها عند جمهور النحاة، وأجازه بعضهم من قدماء البصريين، والفراء وابن برهان، والزمخشري من المتأخرين بقوله تعالى: " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم"

ويُضعِّف ابن جني القراءة التي لا تتفق مع الأصل النحوي؛ ومن ذلك قراءة عبد الله بن موسى الشاذة: "تبارك الذي إنْ شاء جعل لك خيرا من ذلك جناتٍ تجري من تحتها الأنهار ويجعلَ لك قصورا"[٢]، بنصب (ويجعل) في جواب الشرط، وهي قراءة ضعيفة عنده. وجمهور النحويين نصُّوا على جواز النصب بعد تمام الشرط والجزاء[٣]

(١) محي الدين درويش: إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص سوريا، ط٤، ١٤١٥هـ، ج٤، ٣١٩

(٢) الفرقان: ٤

(٣) السيوطي: همع الهوامع، ج٤، ص٢٣٧

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة

موضوع الدراسة موضوع عميق، كثُر فيه الجدل عند القدامى والمُحَدثِين؛ لصلته بتوجيه الأحكام، وتأصيل القواعد النحوية، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ضبط ظاهرة التأويل النحوي وعدم إطلاق العنان لها حتى لا تذهب ببعض الكلام العربي.
- لم تستوعب قواعد النحويين القدامى كثيرا من لغات العرب.
- يمكن تأسيس قواعد نحوية جديدة معتمدة على قراءات أصيلة أو أبيات شعرية موثقة.
- توسيع قاعدة الدرس النحوي من خلال توجيه البحث نحو قراءات أصيلة احتدم حولها الخلاف، أو تم إبعادها عند القدامى.
- إبعاد كل قاعدة نحوية صدرت عن تعصب ديني لا تعتمد على برهان معقول؛ كما هو الحال عند (المعتزلة).
- اتِّباع منهج الوسطية في إصدار وتوجيه الأحكام، بعيدا عن أهواء المذاهب الدينية.

وعليه يُوصي الباحث بالآتي:

- توجيه الدراسة النحوية نحو القراءات القرآنية وبناء قواعد النحو عليها.
- توجيه البحث النحوي إلى دراسة الشعر العربي واستنباط قواعد جديدة.
- ضرورة تبني المجامع العربية مسألة إعادة النظر في كثير من قواعد النحو.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ط٥، ١٩٧٥م، مكتبة الانجلو المصرية

٢- ابن جني: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤ ج٢، ص٣٦٠- ٤٤١

٣- ابن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث القاهرة

٤- ابن عصفور: المقرب، تح أحمد عبد الستار، مطبعة العاني بغداد، ط١، ١٩٧١م

٥- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، تح بركات يوسف، دار الأرقم بيروت، ط١، ١٩٩٩م

٦- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢م مادة (أول)، ج١١، ص٣٢

٧- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بيروت، ط١، ١٩٧٩م

٨- ابن السراج: اللباب في قواعد اللغة، تح خير الدين شمسي، دار الفكر دمشق، ١٩٨٣م، ط١

٩- ابن الأثير نصر الله محمد ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م

١٠- ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل، القاهرة، ١٩٤٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١١- ابن تيمية: مجموع الفتاوى، تح عبد الرحمن محمد قاسم، مجمع الملك فهد المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٥م
١٢- ابن الجوزي: الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة تح محمود الدغيم، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١، ١٩٩٥م
١٣- ابن خالويه: القراءات الشاذة، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م
١٤- ابن عاشور محمد الطاهر: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، ط١، ٢٠٠٠م
١٥- ابن قتيبة الدينوري: تأويل مشكل القرآن، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت
١٦- ابن يعيش: شرح المفصل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٢م
١٧- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، تح صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، ١٤٢٠هـ
١٨- أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو، تح محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م
١٩- أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح غازي مختار، دار الفكر دمشق، ط١، ١٩٩٥م
٢٠- أبو البقاء العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تح علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ج١، ص٣٩٤
٢١- أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط٣، ١٩٨٥م
٢٢- أبو الحسن الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٨م

٢٣- أبو العباس السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح د. أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق
٢٤- أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تح محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ
٢٥- أبو عبد الله محمد الرازي: التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ
٢٦- أبو محمد البغوي: تفسير البغوي، تح عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ
٢٧- أبو منصور محمد الأزهري: تهذيب اللغة، تح محمد أبو الفضل، ط١، الدار المصرية للتأليف
٢٨- أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تح محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة القاهرة، ط١
٢٩- أحمد عبد الغفار: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار الرشيد، الرياض، ١٤٠٠هـ
٣٠- أحمد محمد الخراط: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ
٣١- أحمد محمد الدمياطي المشهور بالبناء: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تح أنس مهرة، دار الكتب العلمية لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م
٣٢- الرماني أبو الحسن: رسالة الحدود، تح إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣٣- الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تح صفوان عدنان، دار القلم دمشق، والدار الشامية بيروت، ط١، ١٤١٢هـ
٣٤- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ
٣٥- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه
٣٦- الخليل بن أحمد: العين، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال طنطا، ط١، مصر
٣٧- الجوهري إسماعيل بن حماد: تاج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٧م
٣٨- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف حلب
٣٩- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر
٤٠- الكفوي أبو البقاء: الكليات، تح عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م
٤١- الواحدي أبو الحسن النيسابوري: التفسير البسيط، تح محمد صالح الفوزان وآخرون، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ٢٠٠٩م
٤٢- الآمدي أبو الحسن: الإحكام في أصول الأحكام، تح عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي بيروت، ط١، ٢٠٠٣م
٤٣- الأنباري أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح جودة مبروك، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م

٤٤- المبرد محمد بن يزيد: المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت
٤٥- تاج العروس، مادة (نظر)، مجموعة من المحققين، دار الهداية
٤٦- جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر
٤٧- جمال الدين ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ط٦، ١٩٨٥م
٤٨- حموي سلطان العدوي: القراءات الشاذة دراسة صوتية دلالية، دار الصحابة للتراث، طنطا، ٢٠٠٦م
٤٩- حسن عباس: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط٢، دار المعارف، القاهرة
٥٠- خالد بن عبد الله الأزهري: شرح التصريح في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٠م
٥١- رضي الدين الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية، تح يوسف حسن، جامعة بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م
٥٢- شمس الدين ابن الجزري: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م
٥٣- شهاب الدين العسقلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، القاهرة، ١٩٧٢م
٥٤- عبد الفتاح محمد عبد الغني محمد القاضي: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة، دار الكتاب العربي بيروت

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٥٥- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م
٥٦- عبد الفتاح أحمد الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٠م
٥٧- عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، ١٩٥٧م
٥٨- محمد عيد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، ط٤، ١٤١٠هـ، ص١٦٦
٥٩- محمد عمر سالم بازمول: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (رسالة دكتوراه)، ط١، دار الهجرة الرياض،١٩٩٦م
٦٠- محمد رشيد علي رضا: تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م
٦١- محمد محمد محمد سالم محيسن: القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ط١، ١٩٨٤م
٦٢- محمد أبو زهرة: المعجزة الكبرى للقرآن، دار الفكر العربي
٦٣- محي الدين درويش: إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص سوريا، ط٤، ١٤١٥هـ
٦٤- مناهج جامعة المدينة العالمية: أصول النحو١، الناشر جامعة المدينة العالمية
٦٥- مجاهد أبو الحجاج: تفسير مجاهد، تح محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة مصر، ط١، ١٩٨٩م
٦٦- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، ١٩٥٨م، الناشر: مصطفى البابي الحلبي وشركاؤه

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	الصفحة
١-	ملخص	٨٢٨٧
٢-	Abstract	٨٢٨٨
٣-	مقدمة البحث	٨٢٨٩
٤-	*المبحث الأول: مفهوم التأويل النحوي ونشأته وأسبابه.	٨٢٩٣
٥-	- المطلب الأول: مفهوم التأويل لغة واصطلاحا.	٨٢٩٣
٦-	- المطلب الثاني: أهمية التأويل	٨٣٠٠
٧-	- المطلب الثالث: أسباب التأويل	٨٣٠٣
٨-	*المبحث الثاني: علاقة القراءات بالقرآن وعلاقة القراءات بالنحو	٨٣٠٩
٩-	- المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحا	٨٣٠٩
١٠-	- المطلب الثاني: شروط القراءات الصحيحة	٨٣١٢
١١-	- المطلب الثالث: علاقة القراءات القرآنية بالقرآن	٨٣١٣
١٢-	- المطلب الرابع: علاقة القراءات بالنحو العربي	٨٣١٦
١٣-	*المبحث الثالث: دور القراءات القرآنية في تأسيس قواعد نحوية جديدة، وأثر التأويل النحوي عليها	٨٣١٩
١٤-	- المطلب الأول: الكوفيون والتأويل	٨٣١٩
١٥-	- المطلب الثاني: البصريون والتأويل	٨٣٢٥
١٦-	- المطلب الثالث: التأويلات النحوية بعد سيبويه	٨٣٢٦
١٧-	الخاتمة	٨٣٣٠
١٨-	المصادر والمراجع	٨٣٣١
١٩-	فهرس الموضوعات	٨٣٣٧